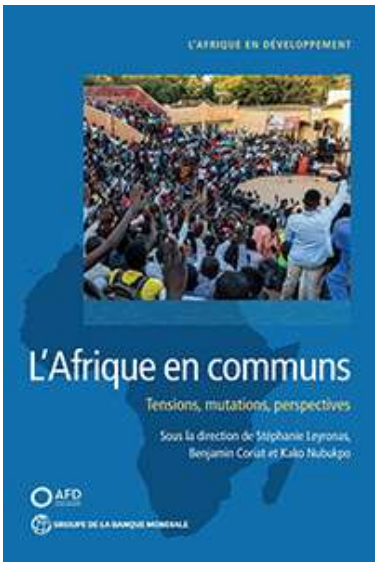

المشاعات في القارة الأفريقية: التوترات والتغيرات ووجهات النظر

تحت إشراف "ستيفاني ليروناس" و"بنجامين كوريات" و"كاكو نوبوكبو" – البنك الدولي – الجمعية الفرنسية للتنمية (AFD)، باريس، 2023، 278 صفحة.

المشاعات في القارة الأفريقية هو مؤلَّف يستكشف الأشكال المتعددة للتنمية التي ينفذها سكان القارة والمنتفعون بمواردها ومواطنوها. ويدير هؤلاء الأطراف بشكل جماعي السلع والموارد المشتركة، سواءً كانت مادية أو غير مادية، وينخرطون في جهود "العمل المشترك" المرتكز على قيم مثل القرب المكاني والالتزام والمعاملة بالمثل والثقة فيما بينهم. وبشكل ملموس، تشير الموارد المشتركة إلى موارد المشاع المشتركة المتمثلة في الأراضي والموارد الطبيعية، أو تعاونيات الإسكان، أو المساحات الثقافية أو الابتكارية الهجينة، أو المنصات الرقمية التعاونية. لا يتعلق الأمر هنا بتعزيز شكل الموارد المشتركة *في حد ذاته*، بل بمراقبة التوترات والطفرات ووجهات النظر القائمة بداخلها. ويكمن مضمون هذا العمل في نقطة التلاقي بين الجهود الرامية إلى مراقبة الممارسات المتبعة القديمة منها والجديدة، وصياغة النظريات الجديدة في مجال تحليل الموارد المشتركة.

المشاعات في القارة الأفريقية يمثل أيضًا عملاً يتصدى بالنقاش والتحليل للمساهمات المحتملة لهذه الأشكال من التنمية في بناء مشروع سياسي مبتكر، يتجلى بطرق متنوعة في جميع أنحاء القارة. وفي وقت تواجه فيه الجهات الفاعلة الأفريقية معضلات اجتماعية وبيئية متزايدة التعقيد، فإنها لا تهدف إلى إملاء ما ينبغي القيام به أو كيف ينبغي القيام به، وإنما تطمح إلى فتح سبل لإعمال الفكر.

المشاعات في القارة الأفريقية هو عمل يوفر مساحة تأملية لصانعي القرار والممولين والباحثين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لدراسة مواقفهم وعلاقاتهم مع تعزيز المصالح الفردية ومبدأ المِلكية، والتطبيع والتمسك بالشكليات الرسمية، ومبدأ النفعية، والتسليع. إن هذه الأسئلة ضرورية حتى نتمكن من التعرف على تعددية الترتيبات المؤسسية التي تقترحها الموارد المشتركة وتحقيق "العمل المشترك" بشأن القضايا المجتمعية المعقدة التي تُركت اليوم للسلطة العامة أو لقوة السوق.

إن *المشاعات في القارة الأفريقية* هو في نهاية المطاف أقرب إلى افتتاحية تستكشف جوانب الموضوع منه إلى عمل تقييمي. وعلى الرغم من ظهور مجالات مختلفة يتم فيها تنفيذ الجهود المشتركة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلا أن العديد من المواضيع لا تزال بحاجة إلى استكشاف أو معالجة أكثر تعمقًا، وستكون هذه المجالات محور الدراسات المستقبلية. وتختص هذه الجوانب، على سبيل المثال، بالقضايا المرتبطة بتقديم الخدمات العامة، أو النوع الاجتماعي، أو التكيف مع التغير المناخي، أو التنوع البيولوجي.

ÉDITIONS AFD AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

WORLD BANK GROUP

في الكتاب البارز للمفكرة الاقتصادية "إلينور أوستروم" والذي صدر عام 1990 بالإنجليزية بعنوان *Governing the Commons: the evolution of institutions for collective action* (حوكمة المشاعات: تطور المؤسسات المعنية بالعمل الجماعي)، توضح الكاتبة أن العديد من الموارد المادية – المتجددة عمومًا – يمكن إدارتها محليًا من خلال مجتمعات صغيرة يسودها التنوع والتي تتولى وضع قواعد جماعية لتجنب انهيار الموارد التي يعتمدون عليها. وتؤكد الكاتبة أيضًا أن إدارة هذه الموارد، والتي تطلق عليها اسم "*موارد الممتلكات العامة*" (بالإنكليزية *Common Pool Resources* أو CPR على سبيل الاختصار)، يمكن في كثير من الحالات، أن تكون أكثر فعالية من خلال تنظيمها من قبل سلطة أعلى (والتي تكون ممثلة في الدولة في أغلب الأحيان) أو التخصيص للملكية الفردية والخصخصة. تجري هذه التظاهرة في سياق تكون فيه الأطروحة السائدة هي "مأساة المشاعات"، التي اقترحها عالم الأحياء الأمريكي غاريت هاردن قبل أكثر من عشرين عامًا والتي بموجبها لا يمكن إلا تأميم أو خصخصة الموارد الطبيعية. وتجنب الاستغلال المفرط لها. وكان إطار التفكير والتحليل الذي طورته "أوستروم"، وعلى نطاق أوسع كلية "بلومنغتون" بجامعة "إنديانا"، سببًا أساسًا معرفيًا قاد إلى تطوير قدر كبير من الأعمال لعدة عقود من الزمن. وشهدت الأدبيات الأكاديمية الصادرة حول الموارد المشتركة العديد من التطورات في مختلف المجالات، ولا سيما في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بمفهوم "ريادة الأعمال في مجال الموارد المشتركة" (**الفصل 1**).

من وجهة نظر إمبريقية، تظهر المشاعات في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في العديد من المناطق، وهي ليست مشاعات هامشية. وفيما يتعلق بتحديات الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية، فإن المشاعات الأفريقية تعكس امتدادًا للأشكال التقليدية التي تحشدها المجتمعات وتتكيف مع الظروف المعاصرة. وتخضع الأنشطة الاقتصادية ومنطق السوق للعلاقات الاجتماعية والترابط البيئي. وفي سياق تسوده التعددية القانونية والمنافسة المتكررة بين الجهات الفاعلة في مجال تنظيم الأراضي، يعتمد أمن هذه المشاعات على ضمان حقوق الاستخدام، وأهمية القواعد وفعاليتها، ووضوح الإطار المؤسسي الذي تشكل جزءًا منه (**الفصل الثاني**). وتشهد هذه المشاعات من الأراضي والموارد الطبيعية تغيرات كبيرة. وفي سياق التحضُّر السريع والمنتشر، تُسهم العديد من العوامل المؤثرة على تحول العلاقات المتعلقة بالأرض (بما في ذلك تسليعها، والانتفاع الفردي بها، وتزايد الاحتياجات للأرض ولأغراض السكن، ودور الأرض كأصل مالي) في تفكيك هذه المشاعات في أطراف التجمعات الحضرية، بما في ذلك الأراضي الواقعة في الحزام الريفي المحيط بها، حيث تتوقع بعض الجهات الفاعلة زحف الجبهة الحضرية عليها. وفي الوقت نفسه، تظهر مشاعات جديدة فيما يتعلق بالحصول على السكن للمجموعات السكانية غير المستقرة وكذلك الطبقات الوسطى في ظل غياب سياسات الإسكان الاجتماعي (**الفصل الثالث**). وتشهد المدن الأفريقية أيضًا ظهور أماكن هجينة، تتجسد فعليًا في المساحات الحضرية وتديرها بشكل مشترك مجموعات تعمل على تنفيذ مشروع اجتماعي واقتصادي وسياسي. ويمكن لهذا المشروع أن يركز على الرفاهية وتحسين البيئة المعيشية (الحدائق المشتركة والملاعب الرياضية والقاعات المجتمعية)، وتيسير سبل الوصول إلى الفن والثقافة أو العلوم والابتكار والتقنيات الرقمية. وتقع هذه المشاعات على مفترق طرق بين العديد من الوظائف، حيث تجمع بين الأنشطة ذات الأهداف البيئية والاجتماعية والأنشطة التعليمية. وهي تطرح تساؤلات حول آليات تأسيس المدينة في سياقات تكافح فيها السلطات المحلية لإيجاد حلول في مواجهة التحديات التي تواجه المدن والمناطق الحضرية على نطاق أوسع (**الفصل الرابع**). وفي العديد من هذه الأماكن الهجينة، تحتل التكنولوجيا الرقمية مكانة خاصة. وبشكل أكثر عمومية، فقد اكتسبت تلك الأماكن دورًا رئيسيًا في استراتيجيات التنمية في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. وفي هذا السياق، تمثل المشاعات الرقمية بديلاً موثوقًا لمفهوم ريادة الأعمال الرقمية الذي يعتمد على أهداف النمو المتسارع ونماذج الملكية. ومع ذلك، فإنها لا تقدم نفسها كنموذج مضاد، ولكنها تقدم مناهج فردية وجماعية عملية، وتوضح المنطق المشترك ومنطق ريادة الأعمال الأكثر ميلاً إلى المفهوم التقليدي (**الفصل الخامس**).

ومن وجهة نظر أكثر معيارية، يمكن للجهات الفاعلة العامة الأفريقية (أي الدول وفروعها أو السلطات المحلية) الاستثمار في علاقة مؤكدة إلى حد ما مع المشاعات. تظهر أربعة أنواع من الترتيبات تتمثل في المعارضة والتي تصل إلى حد الضراوة؛ واللامبالاة؛ والتيسير والتنظيم؛ والمساهمة والشراكة. إن مسألة موقف الدولة والوسائل التي تنوي تنفيذها فيما يتعلق بالمشاعات هي مسألة سياسية بشكل بارز.

ÉDITIONS AFD AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

WORLD BANK GROUP

ومن منظور طموح، تتيح المشاعات إعادة التفكير في مفهوم الدولة من حيث علاقاتها مع الأفراد والمجتمع. وتتيح إمكانية إطلاق مسار أصلي يعتمد على وضع تصور للدولة الأقرب إلى السكان (**الفصل السادس**). وللقيام بذلك، يتعين على الجهات الفاعلة العامة الانخراط في نهج تأملي تعيد من خلاله النظر في الممارسات التي تتبعها. وينطبق الأمر نفسه أيضًا على الجهات المانحة التي تواجه نماذجها العالمية وأساليبها "الإدارية". ويتطلب دعم المشاعات إجراء تغييرات في الموقف بحيث يمكن اعتماد "نهج المشاعات" باعتباره إطارًا تشغيليًا له. ويمكن تقسيم هذا النهج إلى أربعة محاور رئيسية: الانتقال من انعكاس التوحيد القياسي المؤسسي إلى الاعتراف بالممارسات على تنوعها؛ والانتقال من تبني منظور فوقي إلى منظور واقعي؛ والانتقال من ثقافة النتائج إلى دعم العمليات؛ والانتقال من المعرفة المتخصصة إلى المعرفة التعددية (**الفصل السابع**).

إن هذه التأملات حول المشاعات الأفريقية، سواءً من حيث الممارسات التي تنشرها أو من حيث القيم التي تحملها، تفتح أسئلة في مختلف المجالات. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، فيما يتعلق بتقديم الخدمات ذات المصلحة العامة. في مواجهة أوجه القصور وأزمة الخدمات العامة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقوم أنماط مختلفة من الحكم المحلي (المشايخ، والمؤسسات الدينية، والرعاة، والجهات الفاعلة الخاصة، والجمعيات المحلية أو الدولية) بتقديم السلع ذات المصلحة العامة على هامش الخدمات التي تقدمها البلديات أو الولايات التي لا تزال تواجه سقفًا عاليًا من التوقعات من جانب السكان. وتتميز بعض هذه الأوضاع بالاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية. وتشكك هذه الأفكار في قدرة المشاعات على نشرها في هذا السياق باعتبارها رد فعل مستدامًا على غياب الخدمات العامة أو عدم كفايتها. كما أنها تثير تساؤلات حول دور الجهات العامة وقدرتها على الإصلاح من الداخل (***ورقة البحث الأساسية الأولى***). وثمة سبيل آخر للتفكير هو إدارة التنوع البيولوجي. يمكن لمشاعات الأراضي والموارد الطبيعية أن تؤدي وظائف بيئية في سياق يكون فيه تدهور التنوع البيولوجي متقدمًا بالفعل. ومن ثم يبدو أنها قادرة على تعزيز موقف فريد لأفريقيا فيما يتعلق بالقضايا وأساليب الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال نهج "*الأرض المشتركة*" متعدد المراكز. ويتعارض هذا النهج مع الخطاب السائد حول مفهوم 30×30، والذي يتمثل في تحويل 30% من الكوكب إلى مناطق محمية بحلول عام 2030 (***ورقة البحث الأساسية الثانية***).

الرسائل الثمانية الأساسية

ما الباعث على الاهتمام بالمشاعات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؟

الرسالة الأولى. يجري تعميم منظمات مشتركة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بهدف حماية الصالح العام.
وتقوم المنظمات المشتركة بإنتاج وإدارة وحماية الموارد المادية وغير المادية في مختلف المجالات. ويتم نشرها في مواقف معينة باعتبارها "حلولاً مسكنة" عندما تكون آليات التدخل العامة (المركزية والإقليمية واللامركزية والبلدية) غير كافية، أو حتى غائبة. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، للمشاعات الحضرية مثل الأماكن الثقافية أو الابتكارية الهجينة. وقد يُطلب من هذه المنظمات المشاركة في الأنشطة المنتظر وضعها على جدول الأعمال السياسي، كما قد يكون الحال مع مشاعات الأراضي والموارد الطبيعية المعنية بحماية التنوع البيولوجي. وبوسعها أيضًا أن تؤكد نفسها في "مقاومة" عمليات التحويل للملكية الفردية والتسليع، كما أظهرت تعاونيات الإسكان.

ترتكز هذه المنظمات على الممارسات والخبرات. وهي تندمج في سبب كونها مصدرًا لحماية الصالح العام، والذي يُفهم على أنه طريقة للعيش في العالم تحافظ على المجتمعات البشرية وغير البشرية، والنظم البيئية. وهي تتمحور حول حق السكان في الوجود؛ بما يشمل الحقوق الاجتماعية الأساسية (كالغذاء والصحة والتعليم على سبيل المثال)، كما تشمل أيضًا الحق في الوجود في الإطار الاجتماعي، وفي التمتع بمكانة ودور معترف بهما ومشروعين في المجتمع. ويتم التعبير عن هذا الحق في الوجود الاجتماعي من خلال عملية "الطرح المشترك" القائمة على المداولات والثقة والمعاملة بالمثل. وتتيح هذه العملية للمشاركين في المشاعات – ولا سيما الشباب منهم – بتطوير مهارات مختلفة (كحل المشكلات والبحث عن الحلول، والإبداع، والتعاون، والقيادة، وريادة الأعمال).

ÉDITIONS AFD AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

WORLD BANK GROUP

وهذه المنظمات المشتركة ليست الاستجابات الوحيدة التي ينشرها السكان الأفارقة محليًا. ومع ذلك، فهي ليست هامشية.

الرسالة الثانية. يتيح مفهوم "المشاعات" فهم الخصائص المحددة ووصفها وفهم طريقة عمل هذه المنظمات ووصفها.
يتيح مفهوم "المشاعات" فهم هذه المنظمات وإبرازها. وقد تم تطوير هذا المفهوم بشكل خاص بمعرفة "أوستروم" الحائزة على جائزة بنك السويد في العلوم الاقتصادية لعام 2009 ("جائزة نوبل" في الاقتصاد). واليوم، صار هذا المفهوم موضوعًا للعديد من التوسعات الأكاديمية في مختلف المجالات (كالمشاعات المعرفية، والمشاعات الحضرية، والمشاعات الرقمية، والمشاعات الثقافية على سبيل المثال).

لا يتم استخدام هذا المفهوم هنا كحل جاهز. فالأمر لا يتعلق بإضفاء المثالية على هذه المنظمات فيما يتعلق بقدراتها على الاندماج الاجتماعي أو التقليل من قيمتها باسم الحداثة والكفاءة الاقتصادية. ويُستخدم هذا المفهوم كمنظور للقراءة وأداة تحليلية لفهم الممارسات والمؤسسات المنتشرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من خلال طرح التساؤلات حول التنوع في الأشكال التي تتخذها المشاعات في مختلف المجالات حيثما وجدت، ومناقشة سبل بناء أساسات المجتمع.

الرسالة الثالثة. يتم نشر المشاعات في مساحتها الخاصة، خارج إطار السوق والدولة، سواءً العام أو الخاص.
تعتمد هذه المؤسسات التشاركية على عمليات التعلم المتبادل والتجربة والخطأ لتأسيس هذه المنظمات المشتركة ووضع قواعد التشغيل الخاصة بها، والتي تحدد المناصب لكل مشارك، بالإضافة إلى الالتزامات والحقوق المرتبطة بهذه المواقف. ويتيح لها هذا الطابع المتميز بالحكم الذاتي تحقيق الانتشار بشكل مستقل فيما يتعلق بالمنطق السائد للدولة وتطوير أنظمة تشكل جزءًا من ديمقراطية "تداولية" وتجريبية وبناءة، بما في ذلك في السياقات التي يتم فيها التنازع على تمثيل الديمقراطية.

ويمكن لهذه المنظمات أن تنتشر من خلال الأشكال الأصلية لريادة الأعمال، والتي نصفها بـ "ريادة الأعمال المشتركة". تتميز ريادة الأعمال هذه بخصائص السعي إلى إشباع الحق في الوجود بدلاً من الربح والإثراء. وقد يكون من الضروري الخوض في عمليات التبادل النقدي والسوقي، لكنه لا يشكل هدفًا في حد ذاته. وتعتمد ريادة الأعمال هذه أيضًا على أساليب اتخاذ القرار التداولية وليس على مبادئ السلطة والتسلسل الهرمي. وأخيرًا، فإن حق ملكية الموارد المشتركة ليس خاصًا وحصريًا، وإنما يقوم على الحقوق الموزعة التي قننتها "أوستروم" تحت مفهوم "حزمة الحقوق".

وإذا كانت المشاعات في أوروبا تُعرض أحيانًا على أنها نماذج مقابلة وبديلة للرأسمالية الحديثة، فإن المشاعات التي تنتشر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على الجانب الآخر لا تعتبر نفسها إلا في أضيق الحدود على اعتبارها جزءًا من حركة منظمة. وتبقى الحقيقة أنه من خلال الانتشار على حافة الأنظمة القائمة، فإن المشاعات الأفريقية تجرب وتدافع عن المبادئ والقيم التي تتيح التفكير في إحداث تحول شامل في الاقتصاد والمؤسسات الاجتماعية والدولة نفسها.

ÉDITIONS AFD AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT
WORLD BANK GROUP

ما المقصود بالمشاعات الأفريقية؟

الرسالة الرابعة. المشاعات الأفريقية تتطور باستمرار وتخضع لديناميات هجينة.
إن المشاعات التي تنتشر في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا تمثل بنيات اجتماعية يُعاد تشكيلها باستمرار في مواجهة الطبيعة الدينامية للأنظمة البيئية وتطور المجتمعات البشرية. وفي مجالات معينة كالأراضي أو الموارد الطبيعية، يمكن لتلك المشاعات أن تمثل امتدادًا لما يسمى بالمشاعات التقليدية أو العرفية، أو على العكس من ذلك، قد تكون نتيجة لابتكارات مستحدثة.

تجمع المشاعات التي تنتشر في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا بين أنواع مختلفة من المجتمعات والجهات الفاعلة. ويتم تنظيم بعضها جزئيًا على مجتمعات بناءً على معايير العضوية كالقبيلة أو النسب أو العشيرة. وهي تجمع في كثير من الأحيان بين جهات فاعلة اجتماعية واقتصادية متنوعة (المهنيون الشباب، والنساء، والمتعاونون، وأصحاب المشاريع الصغيرة) وتتعاون مع المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الإدارية (القرى أو السلطات المحلية، على سبيل المثال). ولذلك، يتم تعريف "المجتمع" هنا على أساس علاقات اجتماعية معينة، وبالتالي يمكن أن يكون غير متجانس للغاية. ويمكن أيضًا للمجتمعات أن تتداخل مع بعضها البعض (ومن أمثلة ذلك المشاعات الرقمية)، تمامًا كما هو الحال مع الموارد (ومن أمثلته المشاعات الأرضية). وبالمثل، يتجلى التهجين من خلال تعبئة سجلات مختلفة من القواعد، والتي يمكن أن تخلط القواعد التقليدية لتنظيم المجتمعات المحلية وبعض القواعد والمعايير التشغيلية التي يحددها الإطار القانوني الذي تعمل فيه.

ومن خلال هذا التهجين، تطور المشاعات مرونة مؤسسية تسمح لها بالتطور ومواجهة حالات عدم اليقين والمعضلات الاجتماعية والبيئية المتزايدة التعقيد.

الرسالة الخامسة. تتعرض المشاعات الأفريقية للتوترات الداخلية والتهديدات الخارجية التي تصيبها بالوهن.
تخضع المشاعات لتوترات داخلية، فمصالح الأشخاص أو المجموعات التي تتألف منها لا تتلاقى دائمًا بشكل تلقائي، بل يُفترض أن يقوم نشاط العمل المشترك على المداولات والبحث عن حلول وسط. ويمكن أن تنشأ هذه التوترات من علاقات القوة الداخلية المختلفة داخل المجتمع، ومن عدم المساواة، ومن آليات توزيع السلطة، ومن عمليات الاستبعاد والتمييز في العمل، سواء على أساس النوع الاجتماعي أو الاجتماعي أو السياسي أو العرقي، فضلاً عن الاستراتيجيات الفردية لأصحاب المصلحة في المشاعات.

تواجه المشاعات أيضًا مجموعة من الطفرات التي تنشأ في بيئتها، والتي تُحدث تحولاً في الأنظمة الاجتماعية والسياسية التي تتطور ضمنها، وبالتالي فإنها تعدّل الظروف التي تعمل فيها. يمكن أن تكون هذه التغييرات بمثابة فرص للمشاعات، أو على العكس من ذلك، قد تهدد وجودها من الأساس. وهي ترتبط بظواهر مختلفة؛ تتمثل في عمليات الانتفاع الفردي والتسليع، وتوحيد المعايير من قبل السلطات العامة، والديناميات الديموغرافية (الخصوبة والهجرة)، والاستيلاء التجاري أو القانوني على الموارد أو المساحات المخصصة للاستخدام الجماعي من قبل المالكين الخاصين أو الحكوميين على سبيل المثال.

كيفية التصرف؟

الرسالة السادسة. المشاعات تقع في قلب المعضلات المرتبطة بإطارها الزمني ونطاقها، ونموذجها الاقتصادي والسياسي.
يكشف رصد المشاعات الناشئة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا عن وجود معضلات. ولا تتطلب هذه المعضلات خيارات حصرية؛ بل تفتح مجالات للتفكير والنقاش حول القضايا وطرق دعمها من قبل السلطات العامة.

تتعلق المعضلة الأولى بالإطار الزمني للمشاعات. هل المشاعات الأفريقية هي "إنتاجات" سريعة الزوال ومؤقتة للسكان والمنتفعين والمواطنين الذين تُركوا لحالهم في انتظار دولة أكثر حماية، أم أنها على العكس من ذلك حلول هيكلية طويلة الأجل؟ هل يستثمر الأشخاص المشاركون في المشاعات الأفريقية في منظور طويل الأجل لتعزيز الأشكال المبتكرة لمشاركة المواطنين، أم أنهم على العكس من ذلك

ÉDITIONS AFD AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT
WORLD BANK GROUP

مشاركون على أساس مؤقت بهدف إعادة الاندماج في النظام المهيمن الذي يتميز بالملكية الحصرية وريادة الأعمال في أشكاله الرأسمالية الكلاسيكية؟

تتعلق المعضلة الثانية بنطاق عمل المشاعات. فهل ينبغي للمشاعات الأفريقية أن تظل ابتكارات متخصصة، يعتمد ثراؤها على خصوصية العمل وسياقه، أم أنها على العكس من ذلك تهدف إلى الاستثمار في مجالات اجتماعية أوسع من خلال تعزيز القيم التي تستند إليها، والالتزام والمعاملة بالمثل والثقة؟ هل يتعلق الأمر بسعي المشاعات إلى اكتساب النفوذ وشغل مراكز موسّعة في المجتمع أم أنه ينبغي عليها على العكس من ذلك التركيز على استراتيجيات الحشد على نطاقات تظل محلية؟

أما المعضلة الثالثة فتتمثل في النموذج الاقتصادي الذي تستطيع المشاعات أن تبني عليه تحركاتها. فهل ينبغي لنا أن نترك المشاعات الأفريقية تجد بنفسها الترتيبات المؤسسية التي تسمح لها بتطوير نماذج اقتصادية مستقلة (بما يشمل الجمع بين معاملات السوق ومساهمات المشاركين على سبيل المثال) أم ينبغي لنا، على العكس من ذلك، أن نعتبر أنها تقدم منتجات وخدمات لها منفعة اجتماعية أو بيئية معينة والتي هل يجب الاعتراف بها على هذا النحو، وبالتالي تقديرها وحمايتها من قبل الجهات العامة؟

تتعلق المعضلة الرابعة بالطموحات المتوقعة من العلاقة بين المشاعات والسلطات العامة. هل ينبغي أن تظل المشاعات الأفريقية على هامش الدولة خوفًا من تغييرها أو إفسادها أو إخضاعها لآليات التوحيد والتصلب والتطبيع، أو استغلالها أو الاستيلاء عليها، أو هل ينبغي لها، على العكس من ذلك، صياغة توقعات من السلطات العامة لتأمين وجودها ووجودها، للمساعدة في تعزيز نموها وتطورها؟ هل يمكن للمؤسسات العامة أن تقتصر على اعتبار المشاعات بمثابة مجرد تتابعات للعمل العام أم ينبغي لها، على العكس من ذلك، أن تنخرط في علاقة شراكة حقيقية بهدف تعزيز شرعيتها وتمكين الإعمال الكامل للحقوق؟

تتعلق المعضلة الخامسة بالأهمية السياسية للمشاعات. فهل من المقدر للمشاعات الأفريقية أن تظل "صمامات" للنموذج الاقتصادي المهيمن، و"ملاذات" للمهمشين في قلب هذا النموذج، أم هل من الممكن أن تصبح على العكس من ذلك مكونات لنظام جديد متعدد المراكز؟ وهل يتعلق الأمر بإدراج المشاعات في مبادئ السوق أم أنه، على العكس من ذلك، مشروع سياسي بديل قائم على أهداف جديدة وقيم مشتركة؟

الرسالة السابعة. نهج يشكل المشاعات إطارًا تشغيليًا للجهات الفاعلة العامة الراغبة في الاستثمار في علاقة قوية لدعم المشاعات.
للاعتراف بتعددية الترتيبات المؤسسية التي تقترحها المشاعات ودعم العمل الجماعي من منظور متعدد المراكز، فإن الجهات الفاعلة العامة (الدولة وفروعها وكذلك الحكومات البلدية اعتمادًا على سياق اللامركزية) لديها بالفعل عدد وافر من الأدوات. تتطلب علاقة الشراكة بين المشاعات والسلطات العامة أن تتبنى السلطات العامة مواقف وعلاقات التمثيل وأساليب وأدوات لا تتعارض مع توقعات المشاعات واحتياجاتها. هذه المواقف، وهذه العلاقات المعنية بالتمثيل، وهذه الأساليب، وهذه الأدوات يجب أن تتمحور حول إشراك الجماعات المتفاعلة في إدارة المشكلات التي يتم دفعها إلى طرحها بشكل واضح وفي صياغة المشاريع السياسية التي تهدف إلى حلها. وبالنسبة للسلطات العامة، يتعلق الأمر باعتماد نهج غير توجيهي وعملي وسياقي، وهو ما نصفه بـ "نهج المشاعات".

الرسالة الثامنة. من الممكن أن تقدم المشاعات نموذجًا ملهمًا لوضع مشروع سياسي مبتكر لمنطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا.
نأمل أن يفتح هذا العمل آفاقًا أوسع؛ إذ تشهد منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا تحولات كبرى (اقتصادية، وديموغرافية، وديمقراطية، وبيئية). وفي لحظة محورية يؤدي فيها انفجار الأزمات المناخية والبيئية إلى إضعاف القارة بشكل أكبر، يبدو لنا أن المشاعات تفتح المجال أمام وضع خيال جديد من خلال بعدها المزدوج، النقدي والبنّاء. وعلى هذا فإن الاقتصادي التوغولي "كاكو نوبوكبو" يدعو في أحدث أعماله إلى إيجاد "*حل لأفريقيا*"، من أجل مشروع سياسي فردي كبير، يقوم على أساس من تأمين المشاعات وتنميتها، في نهج يقوم على الحلول التعددية المرتبطة بالتنوع في أفريقيا.

ÉDITIONS AFD AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

WORLD BANK GROUP